MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research
Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

إشكالية النظام الانتخابي والمشاركة الانتخابية في العراق (انتخابات مجلس النواب 2021 انموذجاً)

م.م نور مشتاق حسن

جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية

استلام البحث:18-06-2025 مراجعة البحث :24-07-2025 قبول البحث:09-08-2025

الملخص

يُعدّ النظام الانتخابي وسيلة لتحقيق جملة من الغايات الأساسية، وفي مقدمتها العدالة والمساواة وتعزيز الاستقرار السياسي. غير أنّ التجربة السياسية العراقية بعد عام 2003 تُظهر أن اختيار شكل النظام الانتخابي تحوّل من كونه أداة تنظيمية إلى غاية بحد ذاته، الأمر الذي أسهم في تعقيد المشهد السياسي وزعزعة الثقة بالمسار الديمقراطي. فمنذ التخلي عن نظام التمثيل النسبي بدائرة واحدة والتحول إلى التمثيل النسبي على مستوى المحافظات، ظل الجدل السياسي والأكاديمي محتدماً بشأن النظام الأنسب للعراق، وغالباً ما خضع هذا الجدل لاعتبارات المصلحة الحزبية الضيقة. وقد أدى ذلك إلى تصاعد التذمر الشعبي، الذي بلغ ذروته في احتجاجات تشرين الأول 2019، والتي أفضت إلى فرض نظام انتخابي جديد قائم على الأغلبية ودوائر متعددة، وطُبّق فعلياً في انتخابات 2021، إلا أنّ الجدل عاد مجدداً حول ضرورة تغييره.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات، انتفاضة تشرين، النظام الانتخابي، الدوائر المتعددة.

Abstract:

The electoral system is considered a means to achieve a set of fundamental objectives, foremost among them justice, equality, and the enhancement of political stability. However, Iraq's political experience after 2003 demonstrates that the choice of an electoral system has shifted from being a regulatory tool to an end in itself. This shift has contributed to the complexity of the political landscape and undermined public confidence in the democratic process. Since the abandonment of the single nationwide proportional representation system and the transition to proportional representation at the provincial level, political and academic debate over the most appropriate electoral system for Iraq has remained intense, often shaped by narrow partisan interests. This situation has led to growing public discontent, which culminated in the October 2019 protests. These protests resulted in the adoption of a new electoral system based on the majority principle and multiple electoral districts, which was effectively applied in the 2021 elections. Nevertheless, controversy has once again emerged regarding the need to amend or replace this system.

Keywords : Elections, October uprising, electoral system, multiple constituencies.

المقدمة:

يُعدّ النظام الانتخابي أحد الركائز الأساسية في بناء الأنظمة الديمقراطية، كونه الأداة التي تُترجم من خلالها إرادة الناخبين إلى تمثيل سياسي داخل المؤسسات التشريعية. ولا يمكن دراسة أو تقييم أي نظام انتخابي بمعزل عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحكم الدولة، إذ لا يوجد نظام انتخابي مثالي ثابت، بل تتباين درجة ملاءمته تبعًا لطبيعة المجتمع وتطوراته.

اذ شكّلت النظم الانتخابية المعتمدة في العراق منذ عام 2005 محوراً للجدل السياسي والأكاديمي، لما أفرزته من إشكاليات تمثيلية وتعقيدات سياسية أسهمت في إعاقة الأداء البرلماني ومسار التحول الديمقراطي. ومن هنا تبرز أهمية دراسة النظام الانتخابي العراقي وتحليل تجاربه السابقة، بهدف تشخيص مواطن الخلل وتحديد جوانب القوة، وصولًا إلى اقتراح نظام انتخابي أكثر عدالة وتمثيلًا للواقع العراقي، وبما يعزز المشاركة السياسية والاستقرار الديمقراطي.

حيث يتسم النظام الانتخابي العراقي لعام 2020 بطابعٍ إصلاحي، إذ جاء استجابةً لمطالب سياسية وشعبية هدفت إلى تعزيز التمثيل الحقيقي للناخبين، من خلال اعتماد نظام الدوائر الانتخابية المتعددة والترشيح الفردي، بما يسهم في تقليص هيمنة الكتل السياسية الكبيرة وتعزيز فرص المستقلين في العملية الانتخابية .

تُعدّ العملية الانتخابية من الركائز الأساسية لترسيخ الديمقراطية في الأنظمة السياسية، شريطة أن تُجرى وفق معايير النزاهة والحياد والتمثيل العادل، وأن تعبّر بصدق عن إرادة الناخبين، بما يحقق الاستقرار السياسي من خلال مبدأ التداول السلمي للسلطة الذي يُعد أساساً لشرعية أي نظام سياسي.

وفي السياق العراقي، شهد النظام السياسي منذ عام 2005 عدداً من العمليات الانتخابية استناداً إلى نصوص دستورية وقانونية أكدت اعتماد الانتخابات كآلية لاختيار ممثلي الشعب في المجالس النيابية والمحلية. وقد نظمت هذه العملية مجموعة من القوانين الانتخابية التي تضمنت، إلى حدٍّ ما، مبادئ منسجمة مع المعايير الدولية، مثل تعزيز التعددية الحزبية، وتوسيع المشاركة السياسية، وتنظيم آليات الطعن وحل النزاعات الانتخابية.

إلا أن حداثة التجربة الديمقراطية، إلى جانب أزمة الثقة بين القوى السياسية وعدم تقبلها لنتائج الانتخابات، أفرزت إشكالات أثّرت في بنية النظام السياسي ومؤسساته. وقد تفاقمت هذه المشكلات بعد احتجاجات تشرين 2019 وما أعقبها من تحولات سياسية وقانونية، لا سيما عقب الانتخابات النيابية المبكرة لعام 2021 وما رافقها من اعتراضات على النتائج وتعثر في تشكيل السلطات الدستورية. وعليه، تبرز الحاجة إلى مراجعة وإصلاح الأطر القانونية والدستورية المنظمة للعملية الانتخابية، بوصفها مدخلاً أساسياً لإصلاح النظام السياسي العراقي وتعزيز استقراره.

<u>الإشكالية</u> : تتمثل إشكالية البحث في مدى فاعلية النظام الانتخابي في العراق في تمثيل التنوعات الاجتماعية ومنح الشرعية السياسية للسلطة، ومدى إسهام نظام الدوائر المتعددة في التعبير عن تطلعات المجتمع، مع التساؤل عن المعايير المناسبة لاعتماد نظام انتخابي يتوافق مع الواقع الانتخابي العراقي.

الفرضية : يفترض هذا البحث أن نجاح النظام الانتخابي ينعكس بشكل مباشر على تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي. ومن هذا المنطلق، فإن فعالية النظام الانتخابي ترتبط بقدرته على مواءمة تطلعات المجتمع مع الضوابط والقيود التي تفرضها الوقائع الدستورية والسياسية. وعليه، يُنظر إلى النظام الانتخابي المختلط، الذي يجمع بين مبدأ الأغلبية البسيطة وأسس التمثيل النسبي، كأكثر الأنظمة قدرة على تحقيق تمثيل عادل وشامل، مما يعزز العدالة في ممارسة العملية الانتخابية ويحقق أكبر درجات الشرعية السياسية.

أهمية البحث : تتجلى أهمية هذا البحث في كونه محاولة لبيان الآثار المترتبة على اختيار الدولة لنظام انتخابي معين دون غيره، ومدى انعكاس ذلك على تحقيق أوسع تمثيل ممكن للإرادة الشعبية داخل الدولة، بما يسهم في تعزيز وترسيخ مبدأ كون الشعب مصدر السلطات العامة.

هيكلية البحث: انتظم البحث الموسوم ب(إشكالية النظام الانتخابي والمشاركة الانتخابية في العراق انتخابات مجلس النواب العراقي 2021 انموذجاً) في مبحثين فضلاً عن مقدمة وخاتمة، جاء المبحث الأول تحت عنوان (تطوربنية النظام الانتخابي العراقي في انتخابات 2021) اما المبحث الثاني (انعكاسات النظام الانتخابي على مستوى التمثيل السياسي :المزايا والنتائج) .

المبحث الأول: تطور وبنية النظام الانتخابي العراقي في انتخابات 2021

يُعدّ النظام الانتخابي أحد الركائز الأساسية لنجاح العملية الانتخابية، لما له من دور محوري في تنظيم مراحلها المختلفة ابتداءً من تسجيل الناخبين والترشيح، مروراً بعملية الاقتراع وفرز الأصوات، وانتهاءً بإعلان النتائج والتصديق عليها. ويُسهم اختيار النظام الانتخابي الملائم في تعزيز شرعية النظام السياسي وتحقيق تمثيل عادل لإرادة الناخبين. كما أن نجاح أي نظام انتخابي يرتبط بمدى انسجامه مع طبيعة النظام السياسي القائم، فضلاً عن مراعاته للظروف السياسية والاجتماعية، ومستوى التعددية القومية والدينية، والبنية الديموغرافية للدولة.

حيث تعدّ الانتخابات المبكرة ظاهرة مألوفة في الأنظمة الديمقراطية، إذ تلجأ إليها الدول لأسباب متعددة، من أبرزها الأزمات السياسية التي تمر بها، أو وصول العملية السياسية إلى حالة من الجمود أو الشلل، فضلًا عن كونها وسيلة لامتصاص الغضب الشعبي تجاه ممارسات النظام السياسي، أو نتيجة لحلّ المجلس النيابي قبل انتهاء مدته الدستورية، إلى جانب أسباب أخرى.

فعلى سبيل المثال، شهدت إسرائيل إجراء ثلاث عمليات انتخابية برلمانية خلال عام واحد، وذلك في الفترة الممتدة بين شهري نيسان/أبريل 2019 وآذار/مارس 2020. كما لجأت تركيا إلى تنظيم انتخابات مبكرة عام 2018، رغم أن موعدها المقرر كان في عام 2019. ولم تقتصر هذه الظاهرة على هاتين الدولتين، بل شهدتها دول أخرى مثل السويد وفرنسا وكندا وإيطاليا. وفيما يتعلق بالحالة العراقية، سيتم تناول موضوع الانتخابات المبكرة من خلال المطالب الآتية:-

المطلب الأول : مفهوم النظام الانتخابي

تعد كلمة "الانتخاب" هي إجراء قانونياً يحدد نظامه ووقته ومكانه، في دستور أو قانون او لائحة، بمقتضاه شخص أو أكثر لرئاسة مجلس أو نقابة او حزب او دولة او عضوية مجلس نيابي، أو نحو ذلك ، وبالتالي فان عملية الانتخاب ترتبط تأريخياً (بمسألة التصويت) الذي يعني إعطاء الصوت لطرف ما وحجبه عن طرف آخر، تُعدّ النظم الانتخابية من أهم ركائز النظام الديمقراطي، لما لها من دور محوري في تفعيل المشاركة السياسية وترجمة إرادة الناخبين إلى تمثيل فعلي داخل المؤسسات التشريعية. فهي الأداة التي تمنح العملية الديمقراطية بعدها العملي، وبدونها تفقد الديمقراطية مضمونها وتتعذر ممارستها على أرض الواقع.[1]

أما النظام الانتخابي، فيشير الى طريقة اختيار الأشخاص لتولي مناصب معينة عن طريق قيام بالتصويت بموجب قواعد وإجراءات معينة تسمى مجازاً النظام الانتخابي"، ويعرف ايضاً بانه الطريقة التي يترجم بها ، عدد الأصوات في الانتخابات إلى مقاعد في المجالس التشريعية، أو المؤسسات الأخرى المنتخبة ، وهناك من يرى فيه (مجموعة القوانين التي تنظم سير العملية الانتخابية مثل قانون الاحزاب ونظام تحويل الاصوات وتوزيعها على المقاعد النيابية، وشكل بطاقة الاقتراع، وانها من الوسائل السياسية والفعالة في تكوين هيكل النظام السياسي فمن خلالها يمكن التأثير في الخارطة الحزبية وعدد الاحزاب) ، ويذهب آخرون الى تعريفه بأنه الآلية المعتمدة بشكل اساسي لترجمة اصوات الناخبين الى مقاعد تمثيلية وتوزيعها بين مختلف المتنافسين في الانتخابات، ويحدد النظام الانتخابي مجموعة كبيرة من الجوانب المتعلقة بالعملية الانتخابية، حيث يؤثر فيها ويتأثر بها ، اما مكوناته الرئيسية فهي الصيغة الانتخابية، وبنية ورقة الاقتراع وحجم الدائرة الانتخابية)، من هنا يمكننا القول ان النظام الانتخابي هو مجموعة آليات انتخابية تعمل على ترجمة ما يحدث في

[1]- مصطفى الناجي، اثر قانون الانتخابات لسنة 2005 وتعديلاته على الخارطة السياسية للكتل النيابية العراقية ، مركز العراق للدراسات ، ص30.

الانتخابات العامة إلى مقاعد في البرلمان يفوز بها المرشحون والأحزاب، وبهذا المعنى يعد النظام الانتخابي من أمضى الوسائل لتقييد الحكام في الديمقراطيات الليبرالية.[2]

يقصد بالنظام الانتخابي مجموعة القواعد القانونية والتنظيمية التي تضبط سير العملية الانتخابية في جميع مراحلها، بدءًا من تنظيم حق الاقتراع والترشيح، مرورًا بإجراءات التصويت والحملات الانتخابية، وأنماط الاقتراع المعتمدة، وانتهاءً بإعلان النتائج والبت في الطعون والشكاوى المرتبطة بها. ورغم حداثة مفهوم النظم الانتخابية بصيغته المعاصرة، إلا أن جذوره تمتد تاريخيًا مع تطور النظم السياسية ومحاولات تنظيم المشاركة الشعبية.حيث تتعدد النظم الانتخابية في العالم تبعًا لاختلاف المعادلات الانتخابية وآليات تحويل الأصوات إلى مقاعد نيابية، حيث تعتمد بعض الدول نظام الأغلبية، فيما تتجه أخرى إلى نظام التمثيل النسبي أو النظام المختلط. ويعكس هذا التنوع فلسفة الدولة السياسية ومدى سعيها لتحقيق التوازن بين الاستقرار السياسي وعدالة التمثيل، بما يضمن التعبير الحقيقي عن إرادة الناخبين ويعزز شرعية النظام السياسي. اذ يُعدّ النظام الانتخابي أحد أهم أدوات تنظيم المشاركة السياسية وتحقيق التمثيل داخل النظم الديمقراطية، إذ يحدد الكيفية التي تُترجم بها إرادة الناخبين إلى قوة سياسية داخل المؤسسات المنتخبة، بما يسهم في بناء الشرعية السياسية للنظام الحاكم.[3]

ويُقصد بالنظام الانتخابي، في المنهج السياسي، الإطار العام الذي يحكم العملية الانتخابية بمختلف مراحلها، وليس مجرد الآلية الحسابية لتوزيع المقاعد، إذ يشمل القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الناخبين والنخب السياسية.[4]

وتكمن أهمية النظام الانتخابي في قدرته على تحقيق تمثيل سياسي عادل وشامل للمكونات الاجتماعية والاتجاهات السياسية، وتعزيز الثقة بالعملية السياسية، والمساهمة في الاستقرار السياسي، مما يجعل فعاليته معيارًا لنجاح التجربة الديمقراطية. حيث تعتبرالنظم الانتخابية هي اساس العملية الانتخابية، وعليه يختلف حق الانتخاب عن نظم الانتخاب، فحق الانتخاب وتنظيمها هي عملية سابقة عن نظام الانتخاب تتعلق بحق الفرد في التصويت وممارسة حقه الدستوري، اما

[2] - موريس ديفرجية : النظم السياسية ، ترجمة احمد حسيب مياس ، مؤسسة كامل مهدي للطباعة والنشر، القاهرة، تاريخ الطبع بلا، ص59-60.
[3] - علي عبداللة عبدالكريم، النظم الانتخابية واثرها في التمثيل السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012، ص21.
[4] -سعدون عبدالله الطائي، النظام الانتخابي واثره في الاستقرار السياسي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد ، العدد 45، 2018، ص66.

نظم الانتخاب فهي تبين اجراءات الانتخاب ابتداءً من ممارسة حق التصويت الى اعلان النتائج النهائية فهي عملية فنية منظمة للحق الفرد في ممارسة حقه الانتخابي[5].

هناك من عرف الأنظمة الانتخابية بأنها الإطار القانوني والتشريعي المتكامل الذي يُنظم ويضبط جميع جوانب عملية اختيار ممثلي الشعب السياسيين. يشمل ذلك اختيار أعضاء البرلمان، مجالس النواب، ومجالس الشيوخ، أو أي هيئة تمثيلية أخرى يُقرها الدستور والقوانين في الدولة المعنية، من الضروري الإشارة إلى أن تنوع الأنظمة الانتخابية هو سمة عالمية ، إذ لا يوجد نموذج واحد مثالي أو معياري تتبعه جميع الدول. هذا التنوع ينبع من السياقات السياسية، الاجتماعية، التاريخية والثقافية المختلفة في كل بلد، والتي تعمل على اختيار النظام الأنسب الذي يُحقق أهدافًا معينة كتمثيل الفئات المختلفة، أو الاستقرار الحكومي، أو الفاعلية التشريعية.[6]

بشكل أكثر تفصيلاً، يمكن تعريف النظام الانتخابي بأنه الآلية المنهجية التي تحول أصوات الناخبين إلى مقاعد تمثيلية. إنه الجسر الذي يربط بين إرادة الشعب المعبر عنها عبر الاقتراع وبين تشكيل الهيئات المنتخبة والمسؤولين الذين يتولون المناصب العامة بهذه الصفة، يُعد النظام الانتخابي أداة سياسية حاسمة تسهم في شرعنه السلطة وتحديد طبيعة التمثيل السياسي، كما أنه يُنتج القرارات التشريعية ذات الأثر المصيري على حياة المواطنين ومستقبل الدولة. إن فعالية أي نظام ديمقراطي تقاس غالباً بمدى قدرة نظامه الانتخابي على تحقيق تمثيل عادل وواسع، والمساهمة في استقرار العملية السياسية [7].

فلا يوجد قاعدة مثالية في كافة الأنظمة السياسية لتحديد نظام انتخابي الأمثل على المستوى العالمي فالنظام الانتخابي الحقيقي الذي يثب نجاحه في دولة ما هو ذلك الذي يلائم الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي لتلك الدولة للدولة ويحقق طموحات ناخبيه، وتتباين النظم الانتخابية من دولة الأخرى ومن وقت لآخر، بل وقد تتعدد النظم الانتخابية في الدولة الواحدة من وقت لآخر من انتخاب الى انتخاب آخر)، وبذلك فالنظام المثالي للدولة تتحدد من خلال استقرارها على نظام انتخابي واحد يلبي طموح ناخبيه ويكون ومقبولاً من قبل الافراد والسياسيين في الدولة[8].

[5] -اياد خضر عباس، اثر النظام الانتخابي على التمثيل النيابي في العراق، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العدد 2،المجلد 7، سنة 2022، ص67.
[6] -مجمد كاظم المشهداني، النظم السياسية ، العاتك لصناعة الكتب ، القاهرة ، مصر ، 2009، ص5.
[7] -لونا عبدالكريم داود وابتسام حاتم علوان ، النظم الانتخابية ودورها في توزيع المقاعد ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 79، ص573.
[8] -سعاد الشرقاوي و عبدالله ناصف، نظم الانتخاب في العالم المعاصر وفي مصر، دار النهضة العربية، القاهرة ،1984،ص7.

المطلب الثاني/ حركة الاحتجاجات وأزمة الشرعية والتمثيل السياسي في العراق

في ظل الحراك الشعبي الواسع الذي شهده العراق عام 2019، ولاسيما احتجاجات تشرين، برزت مطالب جادة بإجراء إصلاحات سياسية شاملة، كان من أهمها تشريع قانون انتخابي جديد يضمن عدالة التمثيل ويحد من هيمنة الأحزاب التقليدية. واستجابةً لهذه الضغوط، شُرّع قانون انتخابات مجلس النواب رقم (9) لسنة 2020، بوصفه أحد مخرجات الأزمة السياسية والاجتماعية التي عاشها البلد[9].

تميّز القانون الجديد باعتماده نظام الدوائر الانتخابية المتعددة، إذ قُسِّم العراق إلى (83) دائرة انتخابية بعد أن كان يُعد دائرة واحدة أو تُعد كل محافظة دائرة مستقلة في القوانين السابقة. وجاء هذا التحول بهدف تعزيز فرص المستقلين والقوى السياسية الناشئة، وتحقيق تمثيل أقرب لإرادة الناخبين، مع الحفاظ على كوتا النساء بنسبة (25%) من مقاعد مجلس النواب[10].

ورغم أن القانون عُدّ خطوة إصلاحية مهمة، إلا أن الخلافات السياسية حول شكل وآلية الدوائر الانتخابية أدت إلى تأخير المصادقة عليه لأكثر من أحد عشر شهراً، قبل أن يُصادق عليه رئيس الجمهورية في 2020/11/5. كما أظهرت التجربة أن القانون، على الرغم من ولادته من رحم الاحتجاجات، لم يكن قادراً على إحداث التغيير الجذري الذي طالب به الشارع العراقي، إذ ظل يأخذ بنظر الاعتبار توازنات ونفوذ القوى السياسية المهيمنة. [11]

وبعد اصدار قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ تم إلغاء نظام سانت ليغو من الانتخابات التشريعية إذ أنه قد تضمن اختيار نظام الترشيح الفردى بنسبة ١٠٠%. وتم اعتماد صيغة احتساب الأصوات على أساس تحديد سعر المقعد بواسط القاسم الانتخابي من خلال تقسيم جميع الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد، تم الانتقال إلى طريقة رياضية يشوبها شيء من التعقيد والتي تدعى (طريقة) سانت ليغو المعدلة والتي تقسم أصوات القائمة على الأرقام الفردية (١.٧ ، ، ، ، ، ، ، ، ....

---

[9]- م.م بلال اكرم عباس ، ترسيم الدوائر الانتخابية والتمثيل السياسي في العراق بعد عام 2005، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية ، 2022، ص136.

[10]- الجريدة الرسمية الوقائع العراقية ، العدد 46003، السنة الثانية والستون، 2020/11/9، وعدت المادة 5/ثانياً القانون نافذاً من تاريخ صدوره في 2019/11/5.

[11]- العراق : البرلمان ينفذ احد مطالب المحتجين ويمرر قانون الانتخابات ، موقع الاخباري على الرابط العراق : تاريخ الزيارة https//www.dw,com/ar/
2022/2/22 وقت الزيارة 11:00 مساء.

ألخ) ومن ثم استخراج أعلى نواتج القسمة وتقسيم المقاعد على القوائم الفائز من ثم أخيرا اعتماد نظام الفائز من يحصل على أعلى الأصوات .[12]

ترافقت أزمة الانسداد السياسي مع حالة من التباين الحاد والصراع بين القوى السياسية، ولم يقتصر هذا الخلاف على نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في 2021/10/10، بل امتد ليشمل الجدل حول الجهة التي تمتلك الحق الدستوري في تشكيل الحكومة بوصفها الكتلة النيابية الأكثر عدداً. وقد أدى ذلك إلى انقسام النخبة السياسية وقياداتها إلى عدة اتجاهات، تمثل الأول بالتيار الصدري، والثاني بالإطار التنسيقي، في حين تمثل الاتجاه الثالث بالقوى المستقلة التي ضمت أطيافاً متباينة في التوجهات والرؤى. أما الانتخابات البرلمانية لعام 2021، فقد وُصفت بالانتخابات المبكرة، وهي انتخابات لم يرد نص صريح بشأنها في الدستور، وإنما جاءت نتيجة حوارات سياسية مطولة وخلافات بين الفاعلين السياسيين في العراق. وقد ارتبط إجراؤها باستقالة رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي تحت ضغط احتجاجات تشرين 2019، ثم تكليف مصطفى الكاظمي بوصفه مرشح تسوية، على أن تنحصر مهمته الأساسية في تهيئة البيئة المناسبة لإجراء الانتخابات وضمان حدٍّ معقول من الأمن والنزاهة للعملية الانتخابية[13]. وتُعد احتجاجات تشرين 2019 أول موجة احتجاجية يشهدها العراق بعد عام 2003، إذ سبقتها حركات احتجاجية في أعوام 2008 و2010 و2011 و2016، ومن المرجح أن تتكرر مستقبلاً ما دامت الأزمات البنيوية قائمة. غير أن ما ميّز احتجاجات 2019 هو انتقالها من المطالب الخدمية التقليدية، كتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل، إلى تبني خطاب وطني أوسع يدعو إلى إعادة النظر بالمنظومة السياسية برمتها[14].

هذا التحول في طبيعة المطالب شكّل مصدر قلق لبعض القوى السياسية، الأمر الذي انعكس في أساليب التعامل مع الحركة الاحتجاجية، سواء من خلال التشكيك بها، أو محاولة احتوائها، أو إضعاف زخمها، أو عبر استهداف عدد من الناشطين المشاركين فيها، ما أسفر عن سقوط ضحايا، وهو ما يستوجب الإدانة القانونية والمطالبة بمحاسبة المسؤولين عنه. ومع ذلك، فقد نجحت هذه الحركة في إحداث تحولات ملموسة على مستوى الوعي السياسي والسلوك العام للمواطن العراقي[15].

---

[12] -امجد حامد جمعة، قانون انتخابات مجلس النواب العراقي ، قراءة وتحليل، تشرين الثاني، 2020.

[13] -ماجدة شاكر مهدي وخلدون جبار عواد، الانتخابات في العراق (الانتخابات البرلمانية 2014 و2018 نموذجاً) دراسة ميدانية في مدينة بغداد ، مجلة الاداب ، جامعة بغداد، 2020،ص132.

[14] -هشام الهاشمي ، تظاهرات تشرين في العراق : الأسباب والتداعيات ، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، إسطنبول.

[15] -فراس كوركيس عزيز و عبدالجبار احمد عبدالله، الانتخابات في العراق ما بين مشكلة النظام الانتخابي وأزمة النظام السياسي، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد(خاص) ، المجلد (13)، 2023، ص89.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن تشريع قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2020، وتشكيل مفوضية انتخابات جديدة بآليات مختلفة، فضلاً عن إشراف الأمم المتحدة على العملية الانتخابية، وحل مجلس النواب في 2021/10/7 قبل أيام قليلة من موعد الانتخابات، تمثل جميعها نتائج مباشرة للضغط الذي أفرزته الاحتجاجات الشعبية.

كشفت حركة الاحتجاجات الشعبية في العراق عن أزمة عميقة في أداء النظام السياسي، تمثلت في فشله في ضمان الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كفلها الدستور، إلى جانب عجز النخب الحاكمة عن تلبية احتياجات المواطن والحفاظ على كرامته الإنسانية. وقد ترافقت هذه الأزمة مع تراجع واضح في نسب المشاركة الانتخابية، ولاسيما في انتخابات 2018 و2021، الأمر الذي عكس ضعف الثقة الشعبية بالعملية الانتخابية ومخرجاتها، وأسهم في تآكل شرعية الإنجاز بوصفها أحد أركان الشرعية السياسية الحديثة.[16]

ورغم عدم اشتراط الدستور العراقي حدًا أدنى لنسب المشاركة لاكتساب الانتخابات شرعيتها القانونية، فإن ارتفاع نسب المقاطعة يشير إلى أزمة تمثيل سياسي وديمقراطي، ويعكس شعوراً عاماً بالاستلاب تجاه المنظومة السياسية وأجندة الحكم، حيث ترسخت قناعة لدى المواطنين بأن الانتخابات باتت وسيلة لتداول الوجوه لا لإحداث تغيير حقيقي أو إنتاج نخبة قادرة على الاستجابة لمطالب المجتمع .[17]

كما مثّل شيوع الفساد وغياب المحاسبة الجدية أحد أبرز دوافع الاحتجاج، في ظل الاعتقاد السائد بأن نظام المحاصصة والتوافقية السياسية يشكل البيئة الحاضنة للفساد، بما يجعله تهديدًا بنيويًا يفوق في خطورته التهديدات الأمنية . ويُضاف إلى ذلك اتساع الفجوة بين جيل سياسي مهيمن منذ عام 2003، وجيل شبابي جديد يحمل رؤى مختلفة تشكلت بفعل التحولات الاجتماعية والتكنولوجية، وهو ما عمّق أزمة الثقة بين الدولة والمجتمع ،[18] حيث جاء تشريع قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2020 في سياق الحراك الاحتجاجي الواسع الذي شهده العراق عام 2019، والذي ركّز على ضرورة إحداث تغييرات جوهرية في بنية النظام السياسي. وقد عُدّ هذا القانون تحولًا مهمًا في مسار التشريع الانتخابي، إذ استهدف الحد من هيمنة القوى السياسية التقليدية وتوسيع هامش المشاركة أمام المرشحين المستقلين[19].

---

[16] -حامد ربيع ، النظرية العامة للشرعية السياسية، دار النهضة العربية ، القاهرة،2004، ص173-181.

[17] -علي حسين عبيد ، ازمة التمثيل السياسي في النظام الديمقراطي العراقي بعد 2003، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد45،ص92.

[18] -فاضل حسين عبدالواحد ، الحركات الاحتجاجية واثرها في التحول السياسي في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد486،ص43.

[19] -جمهورية العراق –مجلس النواب ، قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020 ، الوقائع العراقية العدد (4558)،2020.

وقد تضمن القانون عددًا من السمات البارزة، من أبرزها:

1–اعتماد الدوائر الانتخابية المتعددة: إذ جرى تقسيم البلاد إلى عشرات الدوائر الانتخابية الصغيرة، بلغ عددها قرابة (83) دائرة، بدلًا من اعتماد المحافظة دائرة واحدة[20].

2–التصويت لمرشح واحد: حيث أصبح اختيار الناخب مقتصرًا على مرشح فردي ضمن دائرته، بما يعزز نمط التصويت الفردي غير القابل للتحويل[21].

3–الاستغناء عن نظام سانت ليغو: تم التخلي عن هذا الأسلوب في توزيع المقاعد، الأمر الذي قلّل من استفادة الأحزاب الكبيرة من الأصوات الزائدة.

وقد أسهم هذا الإطار القانوني في إتاحة فرص أوسع أمام المستقلين والقوى السياسية الناشئة، وهو ما انعكس بوضوح في نتائج انتخابات مجلس النواب لعام 2021، التي أفرزت عددًا ملحوظًا من الفائزين خارج الأطر الحزبية التقليدية.[22] اذ هناك مبادئ أساسية للنظام الانتخابي تتمثل كالآتي:–

1–**مبدأ التمثيل في النظام الانتخابي:** إن الهدف الرئيس للنظام الانتخابي تتجلى في ترجمة أصوات الناخبين الى مقاعد تمثيلية تعكس رغبة الناخبين في الافراد الذين يمثلونهم. وان مسألة التمثيل العادل تتأثر بعوامل مختلفة، جغرافية، ايدولوجية، أو حزبية سياسية، حسب طبيعة التكوين الاجتماعي في كل مجتمع.

٢ – **مبدأ الشفافية كشرط لنجاح النظام الانتخابي:** حيث تعد الشفافية من عوامل نجاح النظام الانتخابي بحيث تكون واضحة بكافة تفاصيلها لكل من الناخبين والأحزاب السياسية والمرشحين منذ البداية، وذلك للعمل قدر الإمكان بعدم وقوع ارباك اوشك في النتائج الانتخابية الناجمة عن تطبيق النظام الانتخابي. فإن الشفافية في مرحلة اعداد واختيار النظام الانتخابي ضرورية ومفيدة، ولا يتحقق ذلك الا من خلال السماح لكافة الشركاء من ابداء وجهات نظرهم ومقترحاتهم حول

-احمد عبدالله، الدوائر المتعددة واشكالية العدالة التمثيلية في انتخابات 2021، مجلة دراسات دستورية ، المجلد 14، العدد1، 2022، ص33-36.[20]

-حسين عباس الموسوي، النظم الانتخابية واثرها في التمثيل السياسي ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ،2018، ص115.[21]

-قاسم محمد الشمري ، النظام الانتخابي العراقي واثره في صعود المستقلين ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 62، 2022، ص 55.[22]

اصلاح النظام الانتخابي، فذلك يسهم في إضفاء الشرعية للنظام الانتخابي وما يتبعه من إجراءات اثناء العملية الانتخابية برمتها.

3- مبدأ الشمولية والمشاركة العامة : يجب ان يكون النظام يتصف النظام الانتخابي بالعدالة والشرعية، ويتحقق ذلك من خلال شمول جميع المواطنين للمشاركة في العملية الانتخابية من خلال الادلاء بأصواتهم دون استثناء الأقليات أو فئة أو طبقة معينة من المجتمع ، كما يجب ان يسمح لكافة الأحزاب المشاركة في العملية الانتخابية فكلما كان النظام الانتخابى شمولياً كلما أضاف اليه الشرعية و وخلق الطمأنينة لدى الشركاء والمعنين ومكنهم من تقديم مقترحاتهم في إيجاد نظام انتخابي يلائم واقع مجتمعهم.[23]

المبحث الثاني / انعكاسات النظام الانتخابي على مستوى التمثيل السياسي :المزايا والنتائج

يعدّ النظام الانتخابي أحد أهم العوامل المؤثرة في مستوى التمثيل السياسي، إذ يحدد طبيعة العلاقة بين الناخبين وممثليهم، ويؤثر بصورة مباشرة في عدالة توزيع المقاعد وفرص وصول القوى السياسية المختلفة إلى السلطة. وتبرز انعكاسات هذا النظام من خلال ما يحققه من مزايا وما يفرزه من نتائج على بنية التمثيل السياسي، بما يعكس مدى استجابته لمبادئ الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

المطلب الأول : مزايا النظام الانتخابي في الانتخابات العراقية لسنة 2021

1-اعتماد معيار أعلى الأصوات للفوز: اعتمد المشرّع في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي نظاماً انتخابياً يقوم على اعتبار المرشح الحاصل على أعلى عدد من الأصوات فائزاً بالمقعد النيابي، الأمر الذي يضمن وصول المرشح الذي يمتلك قاعدة شعبية حقيقية داخل دائرته الانتخابية، كما أسهم هذا النظام في الحد من هيمنة رؤساء القوائم الانتخابية التي كانت سائدة في الدورات البرلمانية السابقة، مما عزز من عدالة التمثيل البرلماني[24].

2-تعزيز فرص الأقليات ذات التوزع الجغرافي المتفرق : أدى اعتماد نظام الدوائر الانتخابية الصغيرة إلى تعزيز فرص تمثيل الأقليات التي تتمركز في مناطق جغرافية محددة، إذ يمكن لتلك المناطق أن تشكل دائرة انتخابية مستقلة أو جزءاً

[23]-اياد خضر عباس، اثر النظام الانتخابي على التمثيل النيابي في العراق، مجلة جامعة تكريت، العدد 7، 2022، ص70.
[24]- مصدق عادل، الانتخابات النيابية العراقية المبكرة دراسة تحليلية في قانون انتخابات مجلس النواب رقم 9 لسنة 2020، ص158.

مؤثراً منها، بما يمنح الأقليات فرصة أفضل للحصول على مقاعد نيابية تتناسب مع حجمها السكاني، وقد تكون هذه الفرص أكثر فاعلية من نظام الكوتا، مما يسهم في تحقيق قدر من التوازن داخل مجلس النواب.

3-تخفيض الحد الأدنى لعمر المرشح : انسجاماً مع توسيع قاعدة المشاركة السياسية، خفّض المشرّع الحد الأدنى لعمر الترشح للانتخابات البرلمانية من (30) إلى (28) سنة، وذلك استناداً إلى المادة (8/أولاً) من قانون الانتخابات، وقد أسهم هذا التعديل، إلى جانب صغر حجم الدائرة الانتخابية، في تمكين عدد من الشباب من الفوز بالمقاعد النيابية، فضلاً عن دورهم الفاعل في المجتمع وقدرتهم على استثمار وسائل التواصل الاجتماعي في كسب دعم الناخبين.

4-تقييد انتقال المرشح الفائز بين الكتل السياسية : نص قانون انتخابات مجلس النواب العراقي لعام (2021) ولأول مرة على منع انتقال المرشح الفائز إلى أي كتلة أو تحالف سياسي آخر إلا بعد التصويت على تشكيل الحكومة، وجاء هذا القيد للحد من الضغوط السياسية وعمليات شراء المواقف التي كانت تمارس ضد النواب الفائزين، بما يسهم في تقليل تأثير المال السياسي وتعزيز الاستقرار البرلماني.

5-تعزيز تمثيل المرشحين المستقلين : أسهم قانون انتخابات مجلس النواب العراقي لعام (2021) والنظام الانتخابي المعتمد فيه في إحداث تغيير ملموس في المشهد السياسي العراقي، ويتجلى ذلك من خلال فوز عدد كبير من المرشحين المستقلين بمقاعد نيابية بلغ عددهم (43) نائباً مستقلاً، وهو ما يعكس تراجع هيمنة القوى السياسية التقليدية وتنامي ثقة الناخبين بالمرشحين المستقلين.[25]

شهدت الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2021 تحوّلًا نوعيًا في بنية التمثيل السياسي، تمثّل في تراجع واضح للأحزاب والقوى السياسية التقليدية، ولاسيما الشيعية منها، مقابل صعود المرشحين المستقلين والقوى المنبثقة عن احتجاجات تشرين. ويهدف هذا المقال إلى تحليل أبرز العوامل الفنية والسياسية والشعبية التي أسهمت في خسارة تلك الأحزاب، ضمن إطار أكاديمي مختصر.

على الرغم من وجود مزايا للنظام الانتخابي الجديد الا ان هناك عزوف عن المشاركة في الانتخابات حيث تُعد المشاركة الانتخابية مؤشراً أساسياً على سلامة المسار الديمقراطي، إذ ترتبط بدرجة شعور الناخب بأهمية صوته وقدرته على التأثير

- بلال اكرم عباس، ترسيم الدوائر الانتخابية والتمثيل السياسي في العراق بعد عام 2005، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، 2022، ص162-163.[25]

في نتائج العملية الانتخابية. فكلما تعزز هذا الشعور، دلّ ذلك على وجود ممارسة ديمقراطية فاعلة، سواء في انتخابات مجلس النواب أم مجالس المحافظات. وفي المقابل، يُعد العزوف عن المشاركة الانتخابية ظاهرة ملازمة للتجارب الديمقراطية، إذ إن الامتناع عن التصويت يُعد حقاً مشروعاً للناخب، شأنه شأن المشاركة نفسها. وانطلاقاً من أهمية هذا الموضوع، قُسّم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، تناول الأول أبرز ما ميّز انتخابات عام 2021 عن سابقاتها[26].

تميّزت الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2021 بعدد من الخصائص الاستثنائية، أبرزها كونها أول انتخابات مبكرة تُجرى منذ إقرار دستور عام 2005، وجاءت خارج الإطار الزمني الدوري المحدد بأربع سنوات، عقب حل مجلس النواب. كما اتسمت هذه الانتخابات بمستوى إداري مقبول مقارنة بالدورات السابقة، في ظل غياب الخروقات المؤثرة والتلاعب الواسع في النتائج[27].

وشهدت العملية الانتخابية تنظيماً مختلفاً تمثل بعدم فرض حظر للتجوال يوم الاقتراع، وهو ما لم يكن معمولاً به منذ عام 2005، فضلاً عن خفض سن الترشح إلى (28) سنة وفقاً لقانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2020، بعد أن كان (30) سنة في القوانين السابقة. كذلك أُلغيت انتخابات الخارج وتصويت بعض فئات الأجهزة الأمنية، وهي إجراءات غير مسبوقة في التجارب الانتخابية العراقية. ومن المظاهر اللافتة أيضاً عدم تدخل المرجعية الدينية بصورة مباشرة في توجيه الناخبين، خلافاً لما كان عليه الحال في الدورات السابقة، إلى جانب اتساع نطاق الرقابة الدولية من خلال إشراف بعثة الأمم المتحدة ومشاركة منظمات دولية وإقليمية، بما عزز من مصداقية العملية الانتخابية[28].

وفي الختام يمكن القول ..ان نتائج الانتخابات افرزت خارطة سياسية جديدة ، تمثلت بتراجع الأحزاب التقليدية مقابل صعود المستقلين والقوى المنبثقة عن احتجاجات تشرين، فضلاً عن تحقيق النساء تمثيلاً غير مسبوق بحصولهن على عدد من المقاعد تجاوز حصة الكوتا. كما أظهرت النتائج هدراً كبيراً في الأصوات الانتخابية نتيجة طبيعة النظام الانتخابي المعتمد. ويُضاف إلى ذلك تحقق قدر ملحوظ من الاستقرار الأمني خلال الانتخابات، في ظل غياب التهديدات الإرهابية الواسعة، الأمر الذي منح العملية الانتخابية طابعاً أكثر هدوءاً مقارنة بالدورات السابقة.

[26] -علي فاضل الحمداني ، العزوف الانتخابي في النظم الديمقراطية الحديثة ، مجلة دراسات سياسية ، العدد 45، 2019، ص22-25.
[27] -عبدالحسين مرتضى ، الانتخابات المبكرة في العراق:السياق السياسي والنتائج ، مجلة المستقبل العراقي، العدد 58، 2022، ص41-43.
[28] -بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق(يونامي) ، تقرير مراقبة الانتخابات البرلمانية العراقية 2021،ص18.

على الرغم من تبني المشرّع العراقي مبدأ تعدد الدوائر الانتخابية داخل المحافظة الواحدة، إلا أنه لم يحدد بصورة واضحة حجم هذه الدوائر أو الحدين الأدنى والأعلى لعددها، بل ترك تنظيم هذا الأمر خاضعاً للتوافقات السياسية بين القوى الممثلة داخل مجلس النواب. وقد كُرِّس هذا التوجه بموجب أحكام البند (سادساً) من المادة (15) من قانون الانتخابات، التي أحالت مسألة تقسيم الدوائر الانتخابية وتحديد أحجامها إلى الجداول الملحقة بالقانون الانتخابي، والتي جرى التصويت عليها من قبل المجلس بالاستناد إلى معيار الكوتا النسائية، وبموجب ذلك أصبح العدد الكلي للدوائر الانتخابية (83) دائرة انتخابية.[29]

وعند مقارنة عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية بعدد الناخبين فيها، يتضح وجود تباين ملحوظ ناتج عن طريقة ترسيم الدوائر الانتخابية، وهو ما يُعد من أبرز الإشكالات المرتبطة بعدالة التمثيل. إذ تم احتساب توزيع المقاعد استناداً إلى عدد السكان في الدائرة الانتخابية، وليس وفقاً لعدد الناخبين الفعليين، الأمر الذي أدى إلى اختلال في مبدأ المساواة بين أصوات الناخبين، وأضعف من تحقق مبدأ "الصوت المتساوي القيمة)".

ويظهر هذا التباين بوضوح عند الرجوع إلى الجداول التي تبين عدد الناخبين الذين يمثلهم المقعد الواحد في كل دائرة انتخابية ضمن المحافظات المختلفة. فعلى سبيل المثال، نجد أن أدنى عدد للناخبين الذين يمثلهم مقعد واحد سُجل في محافظة نينوى، إذ بلغ (45,247) ناخباً، في حين بلغ عدد الناخبين الذين يمثلهم مقعد واحد في محافظة السليمانية، وبالتحديد في الدائرة (2)، نحو (110,369) ناخباً، وهو ما يعكس حالة من عدم التجانس في ترسيم الدوائر الانتخابية بين المحافظات، ويؤكد وجود خلل في معيار العدالة التمثيلية داخل النظام الانتخابي العراقي.[30]

هناك أسباب وعوامل فنية وسياسية وشعبية قادت الى خسارة الأحزاب والقوى السياسية التقليدية (الشيعية)، والتي يمكن تحايلها عبر الآتي:

أولًا: أثر النظام الانتخابي الجديد : كان لاعتماد نظام الدوائر المتعددة والترشح الفردي وفق مبدأ "الفائز الأول" أثر حاسم في تقليص حظوظ الأحزاب التقليدية، التي كانت تستفيد سابقًا من نظام التمثيل النسبي والقوائم المغلقة أو شبه المفتوحة. فقد ألغى النظام الجديد ميزة تجميع الأصوات لصالح القوائم الكبيرة، وربط الفوز بالقوة التصويتية الشخصية للمرشح داخل

[29] -قاسم محمد الشمري، النظام الانتخابي وتمثيل الناخبين في النظم الانتخابية المقارنة، مجلة دراسات سياسية، العدد28، 2021،ص112.
[30] -عبدالامير ، علي حسين ، إشكالات تقسيم الدوائر الانتخابية في العراق بعد 2020، مجلة القانون ، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد54، 2022، ص89-91.

دائرته، الأمر الذي كشف محدودية القواعد الشعبية لبعض الأحزاب التي كانت تحقق مقاعد تفوق وزنها الانتخابي الحقيقي، كما ظهر جليًا في تراجع مقاعد بعض الكتل التي فقدت دعم القوائم الكبرى التي كانت تنضوي تحتها سابقًا.

ثانيًا: التصويت العقابي وتراكم الإخفاقات : أسهمت الإخفاقات المتراكمة للأحزاب التقليدية في إدارة الدولة بعد عام 2003 في توجيه الناخبين نحو ما يُعرف بـ"التصويت العقابي"، حيث عاقب المواطنون القوى الحاكمة عبر دعم مرشحين مستقلين أو قوى جديدة. وقد تجلّى ذلك في فوز عدد كبير من المستقلين، خصوصًا في محافظات الوسط والجنوب، على حساب الأحزاب التقليدية التي كانت تهيمن على هذه الدوائر في انتخابات سابقة.

ثالثًا: تأثير احتجاجات تشرين 2019 : مثّلت الانتخابات المبكرة نتاجًا مباشرًا لحراك تشرين الاحتجاجي، الذي أسهم في إعادة تشكيل الوعي السياسي للناخبين. فقد حمّل المحتجون الأحزاب التقليدية مسؤولية الفشل السياسي والأمني، فضلًا عن اتهامها بالمشاركة في قمع الاحتجاجات. ونتيجة لذلك، صعدت قوى سياسية جديدة تمثّل خطاب الاحتجاج، وحصلت على عدد ملموس من المقاعد، ما أسهم في إزاحة قوى تقليدية كانت راسخة في المشهد السياسي.

رابعًا: ضعف إدارة الماكينات الانتخابية :عانت العديد من الأحزاب التقليدية من سوء إدارة حملاتها الانتخابية، ولاسيما في توزيع المرشحين على الدوائر. فقد أدى ترشيح أكثر من مرشح للحزب الواحد في الدائرة نفسها إلى تشتيت الأصوات، بما يتنافى مع طبيعة النظام الانتخابي الجديد. في المقابل، نجحت بعض القوى، ولاسيما التي أحسنت التخطيط الجغرافي والتصويتي، في تعظيم مكاسبها البرلمانية رغم حصولها على عدد أقل من الأصوات الإجمالية.

خامسًا: عوامل تنظيمية وإجرائية مساندة للخسارة : تضافرت عوامل أخرى في تعميق خسارة الأحزاب التقليدية، من بينها قلة المقاعد المخصصة لبعض الدوائر، وحرمان فئات معينة من التصويت الفعلي، مثل شريحة من منتسبي هيئة الحشد الشعبي، فضلًا عن ارتفاع عدد الأوراق الباطلة نتيجة ضعف التثقيف الانتخابي. كما أسهم إلغاء تصويت العراقيين في الخارج في تقليص فرص بعض القوى التي تمتلك قواعد انتخابية خارج البلاد[31].

يمكن القول إن خسارة الأحزاب التقليدية في انتخابات 2021 لم تكن نتاج عامل واحد، بل نتيجة تفاعل مركّب بين تغيير النظام الانتخابي، وتراكم الإخفاقات السياسية، وتأثير الاحتجاجات الشعبية، وسوء الإدارة الانتخابية. ويكشف هذا التحول

- علي حسين حسن ، الأطر القانونية للعملية الانتخابية واثرها في النظام السياسي العراقي بعد عام 2005، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ،جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2022، ص241.

عن بداية إعادة تشكيل المشهد الحزبي في العراق، حيث باتت القدرة على التنظيم الفعّال، والتمثيل الحقيقي لتطلعات الناخبين، شرطًا أساسيًا للاستمرار في المنافسة السياسية.

المطلب الثاني / اعلان نتائج الانتخابات وما يترتب عليها من تداعيات سياسية وقانونية

نصّت المادة (38/أولاً) من قانون الانتخابات على التزام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بإعلان النتائج الأولية خلال مدة لا تتجاوز (24) ساعة من انتهاء عملية الاقتراع. وتُعد مرحلة إعلان النتائج من أكثر المراحل الفنية دقة وحساسية، إذ تختص المفوضية بإجرائها حصراً، لما تتطلبه من عمليات حسابية معقدة وفقاً للنظام الانتخابي المعتمد، فضلاً عن ارتباطها المباشر بالطعون الانتخابية المقدمة من الأحزاب السياسية والمرشحين، ويمكن ان نوضح ذلك عبر الآتي:

أولاً- إعلان النتائج الانتخابية الأولية

استناداً إلى النص القانوني المتقدم، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في يوم الاثنين الموافق 2021/10/11 النتائج الأولية للانتخابات بنسبة تجاوزت (90%)، وقد جاءت هذه النتائج مفاجئة لمعظم القوى السياسية، ولاسيما الأحزاب التقليدية التي تولت الحكم بعد عام 2003، حيث سجلت تراجعاً ملحوظاً في عدد مقاعدها، باستثناء التيار الصدري الذي تصدر النتائج بفارق كبير، يليه تحالف تقدم برئاسة محمد الحلبوسي، ثم ائتلاف دولة القانون، فيما حلّ الحزب الديمقراطي الكردستاني في المرتبة الرابعة. وكما أظهرت النتائج تقدماً واضحاً للمرشحين المستقلين وبعض الأحزاب الناشئة، مقابل خسارة كبيرة لقوى سياسية بارزة كانت تمتلك حضوراً مؤثراً في انتخابات 2018، فضلاً عن إخفاق عدد من الأحزاب في الحصول على أي مقعد نيابي. اذ أفرزت الانتخابات تغييراً واسعاً في تركيبة مجلس النواب، إذ بلغ عدد النواب الجدد (251) نائباً، بما يمثل نحو (72%) من إجمالي أعضاء المجلس البالغ عددهم (329) نائباً، من بينهم أكثر من (40) نائباً مستقلاً، في مقابل خسارة العديد من القيادات السياسية التقليدية لمقاعدها البرلمانية، الأمر الذي يعكس توجهاً شعبياً واضحاً نحو التغيير وتجديد النخبة السياسية[32].

أما على صعيد تمثيل النساء، فقد أسفرت النتائج عن فوز (95) امرأة بعضوية مجلس النواب، بزيادة (12) مقعداً عن نسبة الكوتا الدستورية المحددة بـ(83) مقعداً، حيث تمكنت (56) امرأة من الفوز اعتماداً على أصوات الناخبين دون اللجوء إلى

[32]-علي حسين حسن ، الأطر القانونية للعملية الانتخابية واثرها في النظام السياسي العراقي بعد عام 2005، مصدر سبق ذكره ،ص 235-236.

الكوتا، مما رفع نسبة تمثيل النساء من (25%) إلى نحو(28%) .وقد لاقت العملية الانتخابية ترحيباً دولياً وإقليمياً واسعاً، إذ أشادت الأمم المتحدة ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي بنجاح الانتخابات ونزاهتها، ودعت القوى السياسية إلى احترام النتائج والمضي نحو تشكيل حكومة وطنية مستقرة.[33]

ثانياً: تداعيات اعلان النتائج الانتخابية

لم تحظَ النتائج النهائية لانتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2021 بقبول واسع لدى عدد كبير من القوى السياسية، ولا سيما تلك التي تكبّدت خسائر ملحوظة في عدد مقاعدها البرلمانية. ويُعزى ذلك إلى افتقار المشهد السياسي العراقي إلى ثقافة التداول السلمي للسلطة والاعتراف بنتائج الانتخابات، إذ غالباً ما ترافق مرحلة إعلان النتائج حملات تشكيك وتسقيط سياسي من قبل الأطراف الخاسرة، وهو ما تكرّر بوضوح في انتخابات عام 2021[34].

فقد سارعت بعض القوى السياسية الخاسرة إلى التشكيك بنزاهة العملية الانتخابية، ووجّهت اتهامات مباشرة إلى مجلس المفوضين (القضاة) في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مدّعية التلاعب بأصوات ناخبيها لصالح قوى سياسية أخرى. كما توسعت دائرة الاتهامات لتشمل رئيس مجلس الوزراء آنذاك مصطفى الكاظمي وفريقه الاستشاري، فضلًا عن ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق، جينين هينيس–بلاسخارت، التي وُصفت من قبل بعض الأطراف بأنها تقف خلف عمليات التزوير، إضافة إلى اتهام دول إقليمية ودولية، مثل الولايات المتحدة وإسرائيل والإمارات، بالتدخل في الشأن الانتخابي العراقي. ومن أبرز القوى السياسية التي أعلنت رفضها لنتائج الانتخابات وشكّكت في مصداقيتها كلٌّ من تحالف الفتح، ودولة القانون، وتيار الحكمة، وائتلاف النصر، والعقد الوطني، وائتلاف الوطنية، وغيرها من القوى التي يرتبط عدد منها بأجنحة مسلحة. وعلى إثر ذلك، تشكّل تكتل سياسي جديد تحت مسمى «قوى الإطار التنسيقي»، في خطوة أعادت إلى الأذهان تجربة حركة «مرام» التي تأسست عقب انتخابات عام 2005 برئاسة إياد علاوي اعتراضًا على نتائج تلك الانتخابات. وقد تمثلت أبرز مطالب قوى الإطار التنسيقي في استعادة ما وصفته بـ«الأصوات المسروقة» عبر إعادة العد والفرز اليدوي الشامل لجميع محطات الاقتراع في العراق، أو زيادة عدد مقاعدها بما يتناسب – بحسب رأيها – مع ثقلها الشعبي وحجمها الانتخابي. كما تقدّمت هذه القوى بطعون أمام المحكمة الاتحادية العليا، طعنت فيها بنزاهة العملية

[33]-دراسات علمية حول دور المرأة في الانتخابات العراقية 2021-مثل المقالات المنشورة في مجلة العلوم السياسية بجامعة بغداد.

[34]- علي حسن الجبوري، حيادية المؤسسات الأمنية في النظام الدستوري العراقي، مجلة القانون العام، العدد 4، 2021، ص 35.

الانتخابية ونتائجها، مطالبةً بعدم المصادقة على النتائج النهائية أو إعادة إجراء الانتخابات وفق النظام الانتخابي السابق القائم على التمثيل النسبي[35].

وفي هذا السياق، قدّمت الأحزاب والمرشحون الخاسرون أكثر من ألف طعن متعلق بمحطات ومراكز الاقتراع، ما دفع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى قبول عدد كبير من تلك الطعون وإجراء عمليات عد وفرز يدوي للمحطات المشمولة، حيث تبيّن في أغلب الحالات تطابق النتائج مع العد الإلكتروني، الأمر الذي لم يرضِ القوى المعترضة ودفعها إلى تصعيد موقفها السياسي.

وبناءً على ذلك، دعت قوى الإطار التنسيقي أنصارها إلى تنظيم تظاهرات واعتصامات أمام بوابات المنطقة الخضراء في بغداد بتاريخ 2021/10/19، وشارك في هذه الاعتصامات عدد من منتسبي هيئة الحشد الشعبي، في مخالفة صريحة لأحكام قانون هيئة الحشد الشعبي، الذي نصّ على ضرورة فك ارتباط منتسبيه عن الأطر السياسية والحزبية وعدم السماح لهم بممارسة العمل السياسي ضمن صفوفه. وفي مرحلة لاحقة، أعلنت اللجنة التحضيرية للتظاهرات الرافضة لنتائج الانتخابات، والمدعومة من قوى الإطار التنسيقي، أن يوم الجمعة الموافق 2021/11/15 يُعد الفرصة الأخيرة أمام المفوضية والحكومة للاستجابة لمطالبها. وبالفعل، شهدت المنطقة الخضراء تصعيدًا خطيرًا تمثّل بمحاولة اقتحامها من قبل المعتصمين، الأمر الذي قوبل بتدخل القوات الأمنية ومنعهم، ما أدى إلى اندلاع صدامات أسفرت عن سقوط عدد من القتلى والجرحى من الجانبين[36].

وفي الإطار القانوني فتحت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات باب الطعون وفقًا للسياقات القانونية المعتمدة، حيث تم تسجيل (1436) طعنًا مقدّمًا من الأحزاب الخاسرة والمرشحين المتضررين. وقد ردّت الهيئة القضائية للانتخابات (1415) طعنًا، في حين نقضت (21) قرارًا صادراً عن مجلس المفوضين، منها (15) قرارًا لأسباب إجرائية استوجبت إعادة العد والفرز اليدوي في المحطات المطعون بها. أما القرارات المتبقية وعددها (6)، فقد قُبلت لأسباب قانونية وفنية، وأسفرت عن إلغاء نتائج (33) محطة اقتراع بسبب تسجيل حالات تصويت مكرر، تم كشفها عبر نظام التحقق الإلكتروني وتقاطع البصمات[37].

---

[35] - علي حسين حسن ، الأطر القانونية للعملية الانتخابية واثرها في النظام السياسي العراقي بعد عام 2005، مصدر سبق ذكره، ص236.

[36] -تصريح صحفي لمدير عام دائرة (تمكين المرأة) في الأمانة العامة لمجلس الوزراء (يسرى كريم محسن)، بتاريخ 2021/10/12.

[37] -الموقع الالكتروني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات- www.ihec.iq

وعلى إثر ذلك، قامت المفوضية بإحالة هذه المخالفات إلى الهيئة القضائية المختصة، التي قررت إلغاء أصوات الناخبين المخالفين، والبالغ عددها نحو (6000) صوت، واتخاذ الإجراءات الجزائية بحقهم لمخالفتهم أحكام القانون .

بتاريخ (2021/11/25) أعلنت المفوضية عن انتهاء العد والفرز اليدوي لجميع المحطات والبالغة اكثر من (9000) محطة، وعلى هذا الأساس فقد تغيرت بعض النتائج متمثلة بفوز (5) مرشحين بعد ما كانوا من خاسرين في النتائج الأولية ، كما موضح في الجدول ادناه:

(المرشحون الفائزون والخاسرين بعد العد والفرز اليدوي)

المحافظة	الدائرة	المرشحون الفائزون بعدالعد والفرز اليدوي	الانتماء الحزبي	المرشحين الخاسرين بعد العد والفرز اليدوي	الانتماء الحزبي
بغداد	السادسة	خالد متعب العبيدي	تحالف عزم	عباس حسين الجبوري	تحالف العقد الوطني
البصرة	الرابعة	رفيق هاشم الصالحي	تحالف الفتح	هيثم عبد الجبار الفهد	مستقل
كركوك	الثانية	غريب عسكر نقي	تحالف الفتح	سوسن عبدالواحد	جبهة تركمان العراق
نينوى	الثانية	رونزي زياد سيدو	التحالف الكوردستاني	عبدالسلام شعبان	الحزب الديمقراطي الكوردستاني
اربيل	الثالثة	هه ريم كمال خورشيد	التحالف الكوردستاني	ليلى اكرم سعيد	الحزب الديمقراطي الكوردستاني

الجدول من اعداد الباحث استناداً لبيانات مفوضية الانتخابات

وقبل الانتهاء من عملية النظر في الطعون الانتخابية والبت بها بشكل نهائي، قامت ممثلة الأمم المتحدة في العراق (بلاسخارت) بعرض تقريرها امام مجلس الامن الدولي الذي تضمن نقاط عدة منها: [38]

1- ان السلطات العراقية ادارت الانتخابات البرلمانية المبكرة بشكل مهني ونزيه.

[38]-تقرير ممثلة الأمم المتحدة في العراق امام مجلس الامن الدولي ، نيويورك ، بتاريخ 2021/11/23.

2- لايوجد دليل على تزوير الانتخابات او الاحتيال على النتائج.

3- دعت الأحزاب الخاسرة ان لا تقوم بمحاولات غير مشروعة تهدف الى إطالة او نزع مصداقية عملية اعلان النتائج كالتهديد، لانها ستريد عليهم وتسفر عن نتائج عكسية .

4- اوصت القوى السياسية بمراجعة سبب خسارتهم وليس التشكيك بالعملية الانتخابية

ثالثا: اعلان النتائج النهائية للانتخابات والمصادقة الدستورية عليها

بعد حسم جميع الشكاوى والطعون الانتخابية من قبل الهيئة القضائية للانتخابات، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ 2021/11/30 النتائج النهائية عبر مؤتمر صحفي، مؤكدة أن نسبة المطابقة بين العدّ والفرز الإلكتروني واليدوي بلغت 100%، وأن التغييرات التي طرأت على نتائج خمسة مرشحين كانت لأسباب إجرائية لا فنية. وعلى هذا الأساس، أرسلت المفوضية في 2021/12/1 أسماء المرشحين الفائزين إلى المحكمة الاتحادية العليا لغرض المصادقة عليهم، استناداً إلى المادة (93/سابعاً) من دستور جمهورية العراق. وللاطلاع على النتائج النهائية للانتخابات المبكرة لمجلس النواب لعام 2021.

(نتائج الانتخابات المبكرة لمجلس النواب لعام 2021)

القائمة	عدد المقاعد	القائمة	عدد المقاعد
الكتلة الصدرية	73	حركة امتداد	9
مستقلون (افراد)	43	حراك الجيل الجديد	9
تحالف تقدم	37	اشراقة كانون	6
ائتلاف دولة القانون	33	تحالف تصميم	5
الحزب الديمقراطي الكوردستاني	31	تحالف العقد الوطني	4
تحالف كوردستان	17	حركة بابليون	4
تحالف الفتح	17	تحالف قوى الدولة	4

أحزاب حصلت على مقعد واحد	**17**	**تحالف جماهيرنا هويتنا**	**3**
تحالف عزم	**14**	**حركة حسم للاصلاح**	**3**
المجموع الكلي		**329**	

الجدول من اعداد الباحث استناداً لبيانات مفوضية الانتخابات

ورغم ذلك، تقدمت قوى الإطار التنسيقي وبعض القوى الخاسرة بدعوى قضائية تطالب بإلغاء نتائج الانتخابات بدعوى تزويرها. ونظرت المحكمة الاتحادية في الدعوى خلال عدة جلسات بدأت في 2021/12/5، واستعانت بخبراء فنيين لدراسة الأدلة، إلى أن أصدرت بتاريخ 2021/12/27 قرارها بردّ دعوى التزوير، ثم صادقت في الجلسة ذاتها على النتائج النهائية لانتخابات مجلس النواب لعام 2021، وفقاً لأحكام الدستور وقانون المحكمة الاتحادية العليا.

وبناءً على ذلك، أشعرت المحكمة رئاسة الجمهورية بقرار المصادقة لدعوة مجلس النواب الجديد للانعقاد ومباشرة الإجراءات الدستورية لتشكيل الرئاسات الثلاث. وقد رحبت أغلب القوى السياسية بقرارات المحكمة بوصفها باتّة وملزمة، فيما قبلتها القوى الخاسرة على مضض، مع اتهامها بتعرض المحكمة لضغوط سياسية، ودعت أنصارها إلى إنهاء الاعتصام ابتداءً من 2021/12/28.[39]

على الرغم من التغييرات التي أحدثها قانون ٢٠٢٠ ، إلا أن الضغوط السياسية سرعان ما أدت إلى تعديل جديد. ففي عام ٢٠٢٣ ، تم إلغاء قانون ٢٠٢٠ وإقرار قانون جديد للانتخابات أعاد البلاد إلى نظام انتخابي مختلف، **وابرز ملامح هذا القانون هي:**

العودة إلى نظام سانت ليغو المعدل : تم إعادة العمل بنظام سانت ليغو لتوزيع المقاعد، ولكن بمعامل قاسم جديد عادة ما يكون ١٠٧) أو (١٠٩) ، والذي يُنظر إليه على أنه يعزز من فرص القوائم الانتخابية الكبيرة على حساب القوائم الصغيرة والمستقلين.

[39]-علي حسين حسن، الأطر القانونية للعملية الانتخابية واثرها في النظام السياسي العراقي بعد عام 2005، مصدر سبق ذكره، ص239.

نظام الدوائر المتعددة مع دمج بعض الدوائر : على الرغم من استمرار مبدأ الدوائر المتعددة، إلا أنه تم دمج بعض الدوائر الانتخابية مقارنة بقانون ٢٠٢٠ ، مما قلل من عددها الإجمالي وزاد من حجم بعضها . لقد أثار هذا التعديل جدلاً واسعًا وانتقادات حادة من قبل القوى المستقلة، حيث يُعتقد أنه يخدم مصالح الأحزاب التقليدية ويهدف إلى تقليل فرص تكرار سيناريو ٢٠٢١ الذي شهد صعودًا للمستقلين .[40]

الخاتمة:

يُعد اختيار النظام الانتخابي من أهم القرارات المؤسسية في أي نظام ديمقراطي، لما له من تأثير مباشر في الاستقرار السياسي ومستقبل العملية الديمقراطية. وغالبًا ما لا يتم هذا الاختيار وفقًا لخصوصية الواقع الاجتماعي والسياسي للدولة، بل يخضع لعوامل سياسية ظرفية، كتحقيق مصالح قوى معينة أو نتيجة لضغوط داخلية وخارجية. حيث يمارس النظام الانتخابي دورًا أساسيًا في إدارة الصراع بين القوى السياسية، إذ يمكن أن يسهم في تحقيق الاستقرار والتوافق، أو يؤدي إلى تعميق الانقسامات ودفع الخاسرين إلى العمل خارج الإطار الديمقراطي. كما يؤثر في طبيعة النظام الحزبي من حيث عدد الأحزاب وحجمها، وفي أساليب الحملات الانتخابية والتحالفات السياسية.

وتتوقف نتائج النظام الانتخابي على طبيعة المجتمع والانقسامات القائمة فيه، وعلى درجة ترسخ الديمقراطية والنظام الحزبي. وفي المجتمعات المنقسمة، يمكن للنظام الانتخابي أن يكون أداة لتنظيم التنافس السياسي وتحقيق التوافق. ولا يوجد نظام انتخابي مثالي، إلا أن نجاحه يرتبط بمدى ملاءمته لواقع المجتمع، وبقدرته على تحقيق السهولة والعدالة والفعالية، مع ضمان حرية الاقتراع ونزاهة العملية الانتخابية واستقلال الجهة المشرفة عليها.

يُظهر التحليل أن النظام الانتخابي المعتمد في العراق بعد تشريع قانون الانتخابات الجديد يمثل نموذجًا هجينًا لا يستقر ضمن تصنيف نظري واضح لأنماط النظم الانتخابية المعروفة، إذ يجمع بين خصائص متباينة لنظم الأغلبية والتمثيل النسبي دون أن يحقق مزايا أيٍّ منهما بصورة كاملة. فاعتماد آلية الصوت الواحد غير المتحول ضمن دوائر متعددة العضوية أفضى إلى تشويه فلسفة "الفائز الأول" كما قصدها المشرّع، وأنتج نظامًا انتخابيًا تفضيليًا تتوسط نتائجه بين

[40] -عبد العزيز عليوي العيساوي، القوى الناشئة والقانون الانتخابي: خيارات لتجنب معادلة سانت ليغو، مركز البيان للبحوث والدراسات، بغداد، ٢٠٢٣ ، للمزيد ينظر إلى https://www.bayancenter.org :تاريخ الزيارة ٢٠-٦- ٢٠٢٥.

منطق التمثيل النسبي ومنطق الأغلبية، الأمر الذي انعكس سلبًا على عدالة التمثيل واستقرار الحياة الحزبية وسير المؤسسات السياسية.

كما بيّن البحث أن خيار تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية صغيرة ومتعددة جاء نتيجة تسوية سياسية أكثر منه نتاج رؤية فنية أو دستورية متكاملة، ما جعل هذا التقسيم عرضة لاختلالات جوهرية. فقد أسهم غياب تعداد سكاني دقيق وتداخل الحدود الإدارية للأقضية في إضعاف مبدأ المساواة في الوزن الانتخابي، وأدى إلى تفاوت غير مبرر في تمثيل السكان بين دائرة وأخرى، من خلال تحجيم بعض الدوائر وتضخيم أخرى. ويكشف ذلك عن أثر مباشر لتدخلات القوى السياسية المهيمنة في تصميم النظام الانتخابي، بما يخدم إعادة إنتاج نفوذها داخل البرلمان بدل تعزيز التمثيل الحقيقي للإرادة الشعبية.

وعليه، يمكن الاستنتاج أن الإشكاليات البنيوية للنظام الانتخابي العراقي لا تعود إلى آليات التصويت فحسب، بل تمتد إلى السياق السياسي الذي صاغ هذا النظام، حيث غلب منطق التوافقات الحزبية على معايير العدالة التمثيلية. وهو ما يستدعي، في ضوء ذلك، إعادة النظر في الأسس الفنية والسياسية للنظام الانتخابي، وربطه بتعداد سكاني موثوق، وتقسيم عادل للدوائر، بما يضمن تحقيق تمثيل أكثر إنصافًا ويعزز الثقة بالعملية الديمقراطية

المصادر:

القوانين

–جمهورية العراق –مجلس النواب ، قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020 ، الوقائع العراقية العدد (4558)،2020.

الكتب

– مصطفى الناجي، اثر قانون الانتخابات لسنة 2005 وتعديلاته على الخارطة السياسية للكتل النيابية العراقية ، مركز العراق للدراسات .

– موريس ديفرجية : النظم السياسية ، ترجمة احمد حسيب مياس ، مؤسسة كامل مهدي للطباعة والنشر، القاهرة .

– علي عبدالله عبدالكريم، النظم الانتخابية واثرها في التمثيل السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012.

-محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية ، العاتك لصناعة الكتب ، القاهرة ، مصر ، 2009.

--حامد ربيع ، النظرية العامة للشرعية السياسية، دار النهضة العربية ، القاهرة ،2004.

-حسين عباس الموسوي، النظم الانتخابية واثرها في التمثيل السياسي ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ،2018.

-سعاد الشرقاوي و عبدالله ناصف، نظم الانتخاب في العالم المعاصر وفي مصر، دار النهضة العربية، القاهرة ،1984.

الدوريات

-سعدون عبدالله الطائي، النظام الانتخابي واثره في الاستقرار السياسي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد ، العدد 45، 2018.

-اياد خضر عباس، اثر النظام الانتخابي على التمثيل النيابي في العراق، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العدد 2،المجلد 7، سنة 2022.

-لونا عبدالكريم داود وابتسام حاتم علوان ، النظم الانتخابية ودورها في توزيع المقاعد ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 79.

-امجد حامد جمعة، قانون انتخابات مجلس النواب العراقي ، قراءة وتحليل، تشرين الثاني، 2020.

-ماجدة شاكر مهدي وخلدون جبار عواد، الانتخابات في العراق (الانتخابات البرلمانية 2014 و2018 نموذجاً) دراسة ميدانية في مدينة بغداد ، مجلة الاداب ، جامعة بغداد، 2020.

-هشام الهاشمي ، تظاهرات تشرين في العراق : الأسباب والتداعيات ، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، إسطنبول.

-فراس كوركيس عزيز و عبدالجبار احمد عبدالله، الانتخابات في العراق ما بين مشكلة النظام الانتخابي وأزمة النظام السياسي، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد(خاص) ، المجلد (13)، 2023.

-علي حسين عبيد ، ازمة التمثيل السياسي في النظام الديمقراطي العراقي بعد 2003، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد45.

-فاضل حسين عبدالواحد ، الحركات الاحتجاجية واثرها في التحول السياسي في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد486.

-احمد عبدالله، الدوائر المتعددة واشكالية العدالة التمثيلية في انتخابات 2021، مجلة دراسات دستورية ، المجلد 14، العدد1، 2022.

-قاسم محمد الشمري ، النظام الانتخابي العراقي واثره في صعود المستقلين ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 62، 2022.

-اياد خضر عباس، اثر النظام الانتخابي على التمثيل النيابي في العراق، مجلة جامعة تكريت، العدد 7، 2022.

- مصدق عادل، الانتخابات النيابية العراقية المبكرة دراسة تحليلية في قانون انتخابات مجلس النواب رقم 9 لسنة 2020.

-علي فاضل الحمداني ، العزوف الانتخابي في النظم الديمقراطية الحديثة ، مجلة دراسات سياسية ، العدد 45، 2019.

-عبدالحسين مرتضى ، الانتخابات المبكرة في العراق:السياق السياسي والنتائج ، مجلة المستقبل العراقي، العدد 58، 2022.

-قاسم محمد الشمري، النظام الانتخابي وتمثيل الناخبين في النظم الانتخابية المقارنة، مجلة دراسات سياسية، العدد28، 2021.

-عبدالامير ، علي حسين ، إشكالات تقسيم الدوائر الانتخابية في العراق بعد 2020، مجلة القانون ، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد54، 2022.

-دراسات علمية حول دور المرأة في الانتخابات العراقية 2021-مثل المقالات المنشورة في مجلة العلوم السياسية بجامعة بغداد.

- علي حسن الجبوري، حيادية المؤسسات الأمنية في النظام الدستوري العراقي، مجلة القانون العام، العدد 4، 2021.

الرسائل والاطاريح

- م.م بلال اكرم عباس ، ترسيم الدوائر الانتخابية والتمثيل السياسي في العراق بعد عام 2005، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية ، 2022.

- علي حسين حسن ، الأطر القانونية للعملية الانتخابية واثرها في النظام السياسي العراقي بعد عام 2005، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ،جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2022.

مواقع الانترنت

- الجريدة الرسمية الوقائع العراقية ، العدد 46003، السنة الثانية والستون، 2020/11/9، وعدت المادة 5/ثانياً القانون نافذاً من تاريخ صدوره في 2019/11/5.

--بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق(يونامي) ، تقرير مراقبة الانتخابات البرلمانية العراقية 2021.

- العراق : البرلمان ينفذ احد مطالب المحتجين ويمرر قانون الانتخابات ، موقع الاخباري على الرابط العراق : تاريخ الزيارة https//www.dw,com/ar/ 2022/2/2 وقت الزيارة 11:00 مساء.

--تصريح صحفي لمدير عام دائرة (تمكين المرأة) في الأمانة العامة لمجلس الوزراء (يسرى كريم محسن)، بتاريخ 2021/10/12.

-الموقع الالكتروني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات- www.ihec.iq

-تقرير ممثلة الأمم المتحدة في العراق امام مجلس الامن الدولي ، نيويورك ، بتاريخ 2021/11/23.

-عبد العزيز عليوي العيساوي، القوى الناشئة والقانون الانتخابي: خيارات لتجنب معادلة سانت ليغو، مركز البيان للبحوث والدراسات، بغداد، ٢٠٢٣ ، للمزيد ينظر إلى https://www.bayancenter.org :تاريخ الزيارة ٢٠-٦- ٢٠٢٥.